مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

- الفصحى أم العامية؟
- معيقات الإصلاح التربوي
- الكفايات والتربية على القيم
- المقاربة بالكفايات وتمثلات المتعلم
- منظومة القيم في مقررات التعليم الثانوي
- عودة إلى تعريف الديداكتيك أو علم التدريس

العدد السابع والأربعون - مارس 2011

المدرسة المغربية الجديدة
ورهان التربية على حقوق الإنسان ...

حسن كشاحي

إقترنت التربية على حقوق الإنسان بالحداثة كتصور فلسفي ومنظور مجتمعي يتأسس على قيم ومعايير جديدة، على اعتبار أن أسسها ركزت في مقاصدها على إعادة الإعتبار للإنسان بجعله محور وجوهر كل مشروع تربوي جاد وطموح يروم تكوين متعلم يعتز بقيمه ويدافع عنها، نظرا لكون المدرسة تشكل قناة رئيسية لتمرير مختلف المشاريع المجتمعية، كما أنها الأرضية الخصبة التي يمكن أن تزرع فيها بدور حقوق الإنسان والتربية عليها .

إذا كان مفهوم حقوق الإنسان قد أصبح يدل في الخطاب الفلسفي والسوسيولوجي المعاصر على منظومة متكاملة من الحقوق الأساسية كالعدل والمساواة والحرية ... إلخ، فإن مفهوم التربية على حقوق الإنسان لم يحظ بنفس العناية، لذلك يرى بعض الباحثين[1] أنها عملية إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية المقررة من طرف السلطات التربوية الخاصة بكل بلد . ووفق هذا التصور يرى الباحث houssaye أن التربية على حقوق الإنسان هي الرهان الاستراتيجي المطلوب تحقيقه لخلق مجتمع إنساني جديد ومستقل، تشكل المدرسة الأرضية المناسبة لبناء «إنسان حقوق الإنسان» على حد التعبير louis legran. وهذا مايقودنا إلى كشف النقاب عن مكانة التربية على حقوق الإنسان في الميثاق الوطني للتربية والتكوين كمشروع مجتمعي تربوي، حيث نص في المادة

الأولى على ضرورة» تكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح ... « وتماشيا مع تأكيد المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الإنسان في التعليم، فقد نصت المادة الثانية عشرة على أن « يعمل نظام التربية والتكوين على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص أمامهم، وحق الجميع في التعليم...»، بالإضافة إلى الحرص على « جعل المجتمع المغربي يتفاعل مع مقومات هويته في انسجام وتكامل، وفي تفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية و وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته «كما ورد في المادة الرابعة [2]، ونفس الشيء نجده في وثيقة رسمية أخرى [3] تترجم مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين في ما يخص مراجعة المناهج التربوية، حيث نصت على عدة قيم تندرج في إطار التربية على حقوق الإنسان ومبادئها الكونية منها التربية على المواطنة وممارسة الديمقراطية، تنمية الوعي بالواجبات والحقوق، قبول الاختلاف ،التشبع بروح الحوار والتسامح ... ومن هنا نفتح المجال للتساؤل حول سمات التربية على حقوق الإنسان وأهميتها وأهدافها ؟

تتسم التربية على حقوق الإنسان بسمات عديدة لعل من أبرزها ما ذهب إليه أحد الباحثين[4] إلى كونها تربية إنسانية وتنويرية وعقلانية ونقدية لمختلف القيم والمبادئ المنافية لحقوق الإنسان، وحدثية تجعل المتعلم ينفتح على المحيط الخارجي، وقيمية سلوكية عبر تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي .

أما في ما يتعلق بأهميتها وأهدافها، فتكمن في التطلع إلى تكوين مواطن قادر على المزاوجة بين الحقوق والواجبات ومتشبع بثقافة روح المسؤولية والتسامح وإكسابه الآليات والميكانزمات القمينة لجعله قادرا على مواجهة القيم الإنسانية الدنيئة كالعدمية والعنف والتعصب والتطرف الأعمى ... فالتربية على حقوق الإنسان داخل الفضاء المدرسي تساهم في نشر وترسيخ القيم الكونية النبيلة منها التسامح والتضامن والعدل والمساواة والحرية والديمقراطية ... على أساس التقدير والاحترام والقيام بالواجب لحفظ الكرامة الإنسانية وصون قدسيتها، ومن ثمة النظر إلى المتعلم كقيمة في ذاته. ومن الناحية الديداكتيكية، فإنها تتغيا مد الجسور بين المواد الدراسية لأنها تندرج في سياق الكفايات العرضانية القابلة للتحويل خارج أسوار المدرسة، وتفتح فكر المتعلم وسلوكه عبر المواد الحاملة لها على قيم الحرية والعدل والديمقراطية والكرامة والمواطنة وغيرها من القيم الفضيلة . وبذلك نجد أنفسنا أمام مشروع تربوي ومجتمعي قائم على تحديث عقل المتعلم وتنوير قيمه في أفق إنساني عقلاني تحرري من كل الأفكار الإنزوائية والعدمية و المتطرفة ... وعليه فقد أصبحت التربية

على حقوق الإنسان مطلبا أساسيا في المدرسة المغربية الجديدة «مدرسة الألفية الثالثة» لتحقيق جملة من الغايات والأهداف حددها أحد الدارسين [5] – بالإضافة إلى ما أشارنا إليه سلفا – في تكوين متعلم متشبع بقيم إنسانية نبيلة أساسها التسامح واحترام الذات والآخر وتقدير الواجب إنطلاقا من الوعي بالحق والواجب والتشبث به والدفاع عنه.

فالهدف الرئيسي منها يتجلى في الحاجة الماسة إلى بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، متمثل لروح ثقافة حقوق الإنسان، متشبع بها ومتصرف على حقوق أسسها بكيفية واعية وتلقائية، إنها تتوخى تكوين المتعلم تكوينا متكاملا لجعله على علم نظريا وعمليا بحقوقه وحقوق الآخرين وبواجباته تجاه هذه الحقوق . من جهة أخرى نعتقد أن التربية على حقوق الإنسان تسعى إلى بلورة الذكاء الشخصي والبين شخصي – حسب نظرية الذكاءات المتعددة للمفكر h, Gardner – لتحقيق أعلى درجة من التوازن الذاتي والجماعي، وبالتالي السير بخطى حثيثة لتكوين « إنسان حقوق إنسان» على حد تعبير المفكر الفرنسي legrand , l. لهذا يتعين علينا التوجه إلى عقول المتعلمين من أجل تربيتهم على حقوق الإنسان والتشبث بها والدفاع عنها وصيانتها، لكن هذه الأهداف وغيرها ستظل « مجرد كلام يشكل نشازا داخل نسق لايعترف في أرجائه وتجلياته بهذه الثقافة» [6] إذا لم تكن لدى الجميع إرادة فعلية لنشرها وترسيخها داخل مؤسساتنا التربوية والتكوينية .

على الرغم من الغايات والأهداف النبيلة التي تتغياها التربية على حقوق الإنسان، فإن المدرسة المغربية لازالت تعيش حالة إرهاص بخصوص هذه التربية، الأمر الذي يعبر عن حالة من الإختلال الذي طال هذه التجربة الرائدة وهي في مرحلتها الجنينية بفعل زمرة من التوعكات التي تعاني منها مؤسساتنا التعليمية، يمكن إماطة اللثام عن بعضها من خلال النقاط التالية :

من الناحية السيكولوجية لازال المتعلم المغربي يتعرض لمعاملات تسلطية وقهرية مبنية على القمع والحد من حريته وتلقائيته داخل فضاء المؤسسة التعليمية.

من الناحية السوسيولوجية لازالت أغلبية الأسر تمارس العقاب البدني والنفسي والعنف الرمزي والمادي على المتعلم، خاصة كلما ارتبط العقاب بنتائج التحصيل الدراسي والفشل الذاتي .

من الناحية التربوية يعاني المتعلم من استمرارية تواجد إدارة تربوية قمعية وبعض المدرسين السلطويين منتهكين بذلك حقه في التربية العقلانية السليمة [7] .

انتشار ثقافة التعصب والعنف والعدوانية والكراهية بين صفوف المتعلمين في ظل ضمور ثقافة التسامح والتعايش والتضامن والحوار والاختلاف.

التركيز في العملية التعليمية التعلمية بشكل كبير على التلقي السلبي والحوار العمودي على حساب القدرات والقيم الإنسانية النبيلة . [8]

يضاف إلى ذلك أن العديد من الكفايات والقدرات والأهداف الواردة في مناهج الكثير من المواد الدراسية تظل تعاني من فراغ، لأنها سيقت دون تبصر مسبق ولا تخطيط مضبوط يضمن أجرأتها بكيفية فعالة على ارضية الواقع، لذلك لاغرابة أن لاتتجسد تمظهراتها لدى المتعلمين داخل المدرسة وخارجها، فبيداغوجيا الأهداف – على سبيل المثال - أفرزت جملة من الأهداف المتحجرة لاتتطلع إلى تكوين متعلم متشبع بثقافة حقوق الإنسان ومن ثمة ظلت مجرد « ظلال مقولات خطابية مسجوعة رنانة لاحياة فيها، ومازال الصالح منها سجين الزنزانات النظرية، وهي على علتها بقيت مجرد شعارات ترتفع على الواقع وتنأى عن همومه « كما يرى أحد الباحثين[9]. وفي نفس الاتجاه يرى الدكتور مصطفى محسن [10] أن البرامج الدراسية لازالت تتضمن حمولة تقليدية تروج بعض القيم والتصورات المتنافية مع مضامين التربية على حقوق الإنسان، إلى جانب هشاشة الاشتغال الديمقراطي لآليات التعامل والتواصل بين مختلف أطراف المؤسسة التربوية . وعليه فقد باتت التربية على حقوق الكانسان « تراوح نفسها، إذ ظل منصوصا عليها في الجانب التشريعي من المناهج التعليمية فقط على الرغم من المسيرة الطويلة التي عرفتها . » [11]

تأسيسا على ما سبق، نعتقد أن هذه المعيقات وغيرها لازالت تقف حجرة عثرة أمام تبلور بيداغوجيا مؤسساتية مبنية على مفاهيم وقيم حقوق الإنسان، وأنسنة المدرسة المغربية العمومية بغية تخليصها من أوحال السلوكات اللاإنسانية والممارسات المتنافية مع ثقافة حقوق الإنسان كالعنف والتطرف والكراهية والحقد والعدمية ... الأمر الذي ساهم في اهتزاز مكانة المدرسة في الوعي المجتمعي، حيث بات ينظر إليها على أنها مجرد آلة لتفريخ المعطلين وإعادة إنتاج الإحباط والبؤس واليأس والعنف والتطرف، وتزداد الوضعية قتامة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المحيط الخارجي للمدرسة لازال بدوره يتخبط في مستنقع ثقافة الرداءة والانتهازية واللامبالاة وانعدام الضمير وروح المسؤولية والموضوعية والشفافية لدى البعض، مما زاد من حدة اتساع الهوة بين المدرسة والتربية على حقوق الإنسان. فماهي التدابير القمينة بتدليل هذه المعوقات وغيرها في أفق جعل المدرسة المغربية الجديدة مدرسة حقوق الإنسان بامتياز ؟

على الرغم من الملاحظات السالفة، فإن المدرسة المغربية بمفهومها الجديد، ينبغي أن تتجاوز العلل التي تنخر جسدها داخليا وخارجيا، لتصبح مدرسة مفعمة بالحياة وقاطرة مشروع مجتمعي مستقبلي واعد، لكنه رهين – حسب اعتقادنا – بجملة من الشروط والتدابير على أرضية الواقع بعيدا عن أجواء الشعارات النظرية الرنانة والخطابات الطوباوية الفضفاضة، يمكننا في هذا الإطار الإشارة إلى جملة منها في ما يلي :

جعل المدرسة العمومية حاملة للقيم والمبادئ الإنسانية المتفتحة والنيرة والعادلة .

تبني بيداغوجيا عقلانية وجدانية للتربية على حقوق الإنسان، قائمة على إعادة النظر في المناهج التربوية في إطار منهاج مندمج تترابط معارفه ومضامينه بشكل منهجي وظيفي متكامل المكونات والكفايات والقدرات لإدماج ثقافة حقوق الإنسان في قلب المدرسة .

تعزيز مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان المدرجة ضمن المناهج التربوية وتوفير العدة البيداغوجية الكفيلة بأجرأتها فعليا على أرضية الواقع، إلى جانب اعتماد طرائق تنشيطية فعالة تتمركز حول المتعلم وتجعله جوهر الفعل التعليمي التعلمي .

اعتماد المواد الدراسية الحاملة لمفاهيم حقوق الإنسان كمرجعية مؤطرة لمواقف وسلوكات المتعلمين في سياق الكفايات العرضانية بينها.

إقامة أندية تربوية للتربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسة التعليمية.

بناء وترسيخ ثقافة التواصل الإيجابي واحترام العلاقات الإنسانية وحقوق الإنسان داخل المدرسة وخارجها في سياق العلاقات السوسيوأخلاقية البناءة والرصينة منها اكتساب المتعلمين لسلوكات ومبادئ إنسانية فضيلة كالاعتذار والتسامح واحترام آراء الغير والإعتراف بالخطأ ...

تشجيع المتعلمين على توظيفها في وضعيات ومواقف في حياتهم اليومية عبر الانفتاح على أفراد المجتمع واكتشاف آرائهم وقبول الاختلاف معهم ... وبالتالي مساهمة المتعلمين في نشر ثقافة حقوق الإنسان خارج أسوار المدرسة .[12] لأن التربية على حقوق الإنسان ليست مادة دراسية قائمة بذاتها، بل إنها سلوكات ينبغي أن يكتسبها المتعلمون وتترسخ في شخصيتهم ويستدمجوها في بنياتهم السيكولوجية والفكرية .

إحداث قطيعة تامة مع الممارسات اللاتربوية داخل المدرسة كالتسلط والعنف والاستبداد والقمع ... لأن التربية كما يرى الفيلسوف نيتشه ينبغي أن تروم « تحرير واستئصال كل الأعشاب الضارة والطفيليات التي من شأنها أن تقضي على براعم النباتات اليانعة » ونعتقد

أن البراعم هم المتعلمون والأعشاب الضارة هي السلوكات اللاإنسانية المتنافية مع ثقافة حقوق الإنسان .

على أية حال، لقد أمست التربية على حقوق الإنسان تفرض نفسها بإلحاح داخل منظومتنا التربوية والتكوينية، وأضحت من بين الوظائف المنوطة بالمدرسة العمومية الجديدة، بيد أن تحقيق ذلك لن يتم « إلا في إطار وجود نوع من العلاقة الجدلية بين المجتمع ومؤسساته من جهة وبين المدرسة ومتعلميها من جهة أخرى، حيث يجد الفرد ما يستدمجه داخل المدرسة من مبادئ، وما يكتسبه من قيم متوافقة ومتطابقة مع ما يوجد خارجها . إذ تعتبر المدرسة مرآة المجتمع أو بعبارة أخرى هي المجتمع بعينه في صورته المختزلة . » [13]

صفوة القول، أن التربية على حقوق الإنسان في المدرسة العمومية الجديدة «مدرسة الألفية الثالثة» رهان حقيقي ومشروع طموح لتكوين متعلم « مواطن الغد» متشبع بثقافة حقوق الإنسان واعي بها ومتشبع بقيمها ومبادئها ومدافع عنها، ليكون حاضرا بقوة في قلب المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، الذي ينبغي أن تشكل التربية على حقوق الإنسان إحدى دعاماته الرئيسية ...

المراجع المعتمدة :

1 – عبد السلام السعيدي : تدريس مفاهيم قيم حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية، السلسلة البيداغوجية، العدد 17، ط 2001، ص 152 .

2 – اللجنة الخاصة بإصلاح قطاع التربية والتكوين : الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، أكتوبر 2006

3 – لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتاهيلي : الكتاب الأبيض، ط نونبر 2001، ص ص 5 – 6 .

4 – عبد المجيد الانتصار : التربية على حقوق الإنسان، ط 3، 2001، ص ص 31 – 34.

5 – عبد الهادي مفتاح : تأملات في التربية على حقوق الإنسان، مجلة عالم التربية، العدد 15 سنة 2004، ص 216 .

6 – عزيز لزرق : حدود وممكنات إصلاح التعليم في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، منشورات اختلاف، ط 1، 2001 ، ص 44 .

7 – رقية أغيغة : التربية على حقوق الإنسان بين المرجعية والعوائق، مجلة عالم التربية، م. س، ص ص 302 – 305 .

8 – لحسن توبي : ثقافة حقوق الإنسان لدى التلميذ المغربي من خلال علاقته بالإدارة المدرسية مجلة عالم التربية، م . س، ص 378 .

9 – علي وطفة : الأهداف التربوية في البلدان العربية – رؤية نقدية، مجلة المستقبل العربي، العدد 230، 1998، ص 92 .

10 - إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي، مجلة عالم التربية، م . س، ص 251 .

11 – العربي اسليماني ورشيد الخديمي : قضايا تربوية ورهان التربية والتكوين – مقاربات سيكوبيداغية وديداكتيكية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1 ،2005، ص 256 .

12 – المصطفى صويلح : مجالات التربية على حقوق الإنسان، مجلة عالم التربية، م . س، ص ص 29 – 30.

13 – العربي اسليماني ورشيد الخد يمي : م . س، ص 256 .